11 وضع جدول أعمال عام

قبل عهد ليس بالبعيد كان كل امرئ يعمل في حقل التعليم العالي خبير سياسة، أو يبدو كذلك. وكانت الكليات والجامعات، على مدى معظم القرن العشرين، تتطلع إلى عواصمها المرجعية – محلية كانت أم عاصمة الولاية، أم عاصمة البلاد – للمساعدة في وضع جداول الأعمال المؤسساتية فضلاً عن توفير أسباب التمويل، التشغيلية والرأسمالية معاً، التي كانت تغذي رسالة تلك المؤسسات. ولقد قابلت الكليات والجامعات في أمريكة ما تلقته بالامتنان، والغضب؛ بل بالخوف – إلا أنها نادراً ما كانت تنفصل عن آثار السياسة العامة.

بيد أن معظم تلك الرزمة المريحة من الطموح المؤسساتي والغرض العام قد انتهت الآن. ولقد تغير عالما السياسة العامة والتعليم العالي. واليوم ليس هناك سوى قضايا قليلة قادرة على حشد التأييد الشعبي، والمؤسسات أقل استعداداً لأن تدع مستقبلها يتقرر في عملية مداولة شعبية. ومع تحول الكليات والجامعات إلى مشروعات سوق تجارية أصبحت مصادر تمويلها أكثر تنوعاً وتشعباً. وتقوم مفاعيل الأسواق التنافسية في تسجيل الطلاب ودعم البحث بتحديد السلامة المالية لأكثر الكليات والجامعات. والمنافسة في هذا حقيقة ونظامها صارم ومقدرتها على مكافأة أولئك الذين يلبون طلب المستهلك ظاهرة جلية. ولقد ساعد بروز شبكة قوية التمويل وسريعة التوسع قوامها موردون ينشدون الربح على توفير البرهان على أن التعليم الجامعي قد صار من حيث الاعتبار أكثر مسايرة لمصلحة المستهلك منه إلى الصالح العام.

وقد بدأنا هذا المجلد بملاحظتنا إن قوة التعليم العالي الأمريكي كانت تاريخياً توجد في طبيعتها العامة عينها. فكليات أمريكة وجامعاتها -العامة منها والخاصة- أرادت أن يُنظر إليها على أنها أصول عامة تؤدي خدمات عامة، وعلى هذا وجدت المؤسسات نفسها جزءاً لا يتجزأ من مشروع الأمة. ولكن هذا كله صار إلى التغيير، وبدوره ترك التغيير جملة من الأسئلة ليجيب عنها أولئك الذين ساروا بالكليات والجامعات بالتوافق مع أولئك الذين عهد إليهم صناعة السياسة العامة.

فأي دور بقي للسياسة العامة؟ وأي مسارات للعمل - الملحة والعملية تحقيقاً للصالح العام ينبغي لأولئك الذين وجهوا رافعات الأهداف المدنية أن يأخذوها بالاعتبار في هذا الصالح العام الآن وفي المستقبل؟ وما هي أنواع الأهداف العامة التي يمكن لقوى السياسة أن تحققها بفاعلية؟ وما هي الأهداف التي يمكن لمفاعيل السوق أن تحققها على الوجه الأفضل؟ وكيف يمكن لأدوات التنظيم، وتخصيص الموارد، والتقويم، وضمان الجودة أن تطبق لتكفل قيام التعليم العالي الأمريكي بتحقيق الأهداف العامة الواسعة، ورعاية تطلعات معينة عند الطلاب أفراداً، ومؤازرة آمال المؤسسات العامة والخاصة لكونها مبدعة وناقلة للمعرفة؟ وكيف يمكن للسياسة أن تساعد على تكيف هذه المؤسسات على نحو فاعل مع التغيير، بدلاً من أن يتغلب عليها التغيير؟

الواقع الجديد

توضح ضرورة طرح هذه الأسئلة مقدار التغير الذي أصاب مجرى السياسة العامة. وما هو مهمل إلى حد كبير ذلك الشعور بوجود جدول عمل شامل قادر على تحديد رسالات المؤسسات وتوزيع الطلاب ودعم البحوث. كما يقل الشعور بأن السياسة ذاتها يمكن أن ترضي قابلية الجمهور للأخذ ببرامج تعليمية عالية الجودة ومتوافرة للمستهلكين بتكلفة منخفضة. كذلك تلاشى ذلك الالتزام بمشروع اجتماعي واسع كان قد وسم النقاش في الستينيات من القرن العشرين، بدءاً بالحقوق المدنية والمساواة في فرص العمل وكانت ذروته في برامج العمل الإيجابي المحلية وعلى مستوى الولاية والاتحاد.

وكنا لاحظنا في سرد تاريخ المنحة المالية الاتحادية كيف صار صانعو السياسة العامة يستخدمون آليات السوق في توزيع الأموال المخصصة للبرنامج وتعيين أهدافها المعلنة. وأصبحت السياسة العامة لنيل تعليم أعلى أكثر تركيزاً على السندات وقروض الطالب للترويج للدخول إلى الجامعات وعلى الأسواق لرعاية البحوث التي أعادت صوغ نهج الأمة في استثمار الاكتشاف. وفي حين استمرت الحكومة الفيدرالية ترصد الكليات والجامعات لمعرفة إن كانت قد أفسحت مجالاً لتساوي الفرص بين الطلاب في هذه الساحة، حيث التحولان الأهم، وهما استبعاد التقاعد الإلزامي والحرص على نيل الألعاب الرياضية النسوية التمويل أسوة بألعاب الرجال. وحيث كانت السياسة ذات يوم محرك التمويل صار المال المحرك للسياسة.

كان ثمة شعور متزايد في المؤسسات والمجالس التشريعية معاً بـ «سياسة تُسن دون سياسة»، ما سمح بما كان ذات يوم واضحاً، إطار عمل توجيهي لمبادرة عامة تقضم من قيود الميزانية وجرعات من المصلحة الذاتية. ولم يكن جعل تقديم القروض للطلاب أهم من منح المعونة في عقد التسعينيات من القرن الماضي نتيجة تحول سياسي كبير في واشنطن؛ بل كان بالأحرى نتيجة سنين متصلة من الاستجابة للقيود على الهامش المفروضة على الموازنة، وكل منها يحول جزءاً من أعباء التكلفة لينهض بها الطلاب أنفسهم. كما أن تطور سوق تمويل البحوث الفيدرالية شبه المفتوح اتبع نهجاً مشابهاً؛ ومن الحاجة اليومية لموازنة الأولويات والموارد اعتمدت قواعد جديدة قادت معظم جامعات البلاد المعنية بالبحوث إلى تغيير الحوافز المقدمة إلى هيئة التدريس وكذلك إلى تغيير استجاباتهم للمبادرات الفيدرالية.

كان للفعل التراكمي الذي تحدثه أسواق التعليم العالي من الأثر ما يزيد عن ملء الفراغ الذي خلفه هذا الانكفاء عن السياسة: إذ زاد مستهلكو خدمات التعليم العالي، بمن في ذلك الطلاب وأسرهم، وتمت تقوية بعضهم، وكذلك شراء الحكومة الفيدرالية بحوثاً مدعومة، وتمويل بعضها أيضاً؛ وأدى استعداد الشركات لتمويل الباحثين الموهوبين بين أعضاء هيئة التدريس إلى إيجاد آخرين.

ولقد أضفت الأسواق، وهنا نكرر ملاحظة سبقت، أهمية جديدة على النتائج – والمؤكد أنها ليست ما حددتها الهيئات العامة أو الباحثون التربويون؛ بل هي بالأحرى ذلك النوع

الذي يغذي سباق التسلح للقبول. ويماثل هذا الاندفاع نحو كسب الأفضلية التنافسية اجتماع آثار حضور تكنولوجي متزايد ومتغير ما زال يمكن أن يبدل التعريفات المؤسساتية فضلاً عن إعادة تشكيل التعليم في الكلية ومحتواه.

كذلك من المفيد أن نتذكر أن امتلاك تعليم جامعي ليس مثل شراء سيارة جديدة، بالرغم من نزوع رؤساء الجامعات إلى المقارنة بين الأسعار التي تتقاضاها مؤسساتهم وأسعار السيارة من طراز فورد أو شيفروليه. وجدير بالذكر أن أسواق التعليم العالي تدين إلى حد بعيد بالشكل الحالي للدعم الكبير الذي تقدمه حكومات الولاية والاتحاد والمنطقة بشكل مخصصات مباشرة ومعونة مالية تقدم للطلاب، وجباية ضريبية محلية وتشريعات ضريبية مما يسمح بتخفيضات على المنح التي تقدم للكليات والجامعات وإعفاء هذه المؤسسات من الضرائب التي تفرض على أصولها. لكنّ ثمة أمرٌ محيرٌ يواجه المؤسسات والمؤسسات العامة على حد سواء ويتمثل في أن الجمهور يتوقع من الخيارات التي توفرها الأسواق بالإضافة إلى الدعم أن يجعل أسعار التعليم الجامعي في كلية عامة أقل من التكاليف التي تتحمّلها لتوفير هذا التعليم.

أولوية الالتحاق بالتعليم الجامعي

كان ضمان فرصة شخصية للالتحاق بالتعليم في المرحلة ما بعد الثانوية يعد ذات يوم الصخرة التي تستند إليها كل سياسة للتعليم العالي. وكانت هذه العقيدة القاسم المشترك لكل مبادرة عامة، بما في ذلك المنح التي تقدم للمجندين، ونمو كليات المجتمع وتطورها، وإنشاء منح بيل (المذكورة آنفاً)، وتقديم قروض بكفالة من الحكومة الفيدرالية. فعلى أحد المستويات، الأمة وكل من ولاياتها ومواطنيها لهم كل حق بإعلان النصر في هذا الإنجاز: فما من أمة أخرى أفلحت سوى الأمريكية في إقامة نظام للتعليم العالي يسمح بمجال أوسع للوصول إلى الكلية أو الجامعة، أو أي موقع يوفر تعليماً للمرحلة ما بعد الثانوية.

ولكن هذه السياسة فشلت، كما رأينا في الفصل الأخير في تضييق الفجوة، مما مرده إلى حد بعيد أن هذه السياسة كانت تفترض أن وضع موارد مالية كافية تتيح للطلاب الدخول

من الباب الأمامي لهذه الكلية أو الجامعة أو تلك يعادل النجاح. ولكن إذ فشت قضايا الموازنات وأطاحت بالسياسة الصريحة بوصفها الموجه لأهداف وحوافز المؤسسات. فإن الأمة ككل مضت نحو ضرب من تشخيص مرضي تعليمي: والأقرب إلى الشفاء من العلل معروفون سلفاً ولهم حصة الأسد من الموارد التي توفرها الحكومة دعماً للتعليم العالي العام. فالتشخيص يستدعي التوسل بطب ميداني حيث الوقت والإمدادات قليلة واحتمالات الفشل الذي يبلغ حد الكارثة واقع ماثل. والمنطق العملي في هذه الأوضاع توزيع الجرحى بين ثلاث فئات – أولئك الذين لهم فرصة صعبة بالبقاء، وفئة ثانية حظوظها بالنجاة متواضعة، ثم هناك أولئك الذين يعتمد بقاؤهم على استخدام طرائق خارقة إنما ليست في الواقع متوافرة في ساحة قتال. ومن شأن تحديد الحالات المرضية أن يتسم توزيع المواد الطبية النادرة وفق الاحتمالات الإحصائية في تقدير نجاة المريض.

ولكن ما ينجح في ساحة المعركة، على كل حال، ليس مقبولاً، مثلاً، في عيادة الطوارئ. ففي ذاك الوضع يكون المتوقع اتخاذ إجراءات خارقة، نظراً للقيمة التي يوليها مجتمعنا لكل حياة بشرية. واحتمال البقاء في التعليم العالي يشبه ويزداد شبهاً باطراد بأنموذج ساحة المعركة؛ بل اليوم في الولايات المتحدة، تذهب جل الإمكانات التعليمية التي توفرها الحكومة إلى أولئك الذين يرجح بهم النجاح؛ والإنفاق العام والخاص على التعليم العالي لمصلحة الطلاب في الطرف الأعلى من الموشور الاجتماعي الاقتصادي تبلغ ضعف ما يتم جمعه باسم الطلاب عند الطرف الأدنى. فيبدو الأمر وكأنما الأمة كلها عبر سياساتها وممارساتها، لم ترد تماماً على السؤال: «كم ينبغي استثماره لتوسيع فرص التعليم ليفيد منها سكان البلاد الذين لهم نصيب عال من الاحتمال الإحصائي بالفشل؟» فإذا ترك الأمر للسوق وتدابيرها لجاءت الإجابة عن السؤال جازمة: «أقل فأقل».

الالتزام بالرسالة والذكاء في السوق

لما كان المعتقد الرئيس الذي يتحدى التعليم العالي في عصر الأسواق. كيف يمكن للهيئات على المستوى المحلي ومستوى الولاية والاتحاد التأكيد على أن المعونات التي تقدمها هذه الدوائر تكفل الفرصة لتعليم قطاع واسع من السكان؟

عندما قمنا بتفحص هذا التحدي، وجدنا أنه من بين العديد من العناصر البارزة، هناك حقيقة أن سوق التعليم العالي يقدم في صورة مضخمة تجعله يبدو في ضعف حجمه في السنوات العشرين القادمة. إلا أن ما سوف يبرز عندئذٍ خليط من الطلاب والتطلعات مختلف عما أتى به توسع التعليم العالي في عقدي الخمسينيات من القرن العشرين والستينيات. ولكن ذلك العصر من النمو إنما جاء كله تقريباً بتمويل من مال عام، معلن، وجرى تخصيصه بوصفه استثمارات لمشروعات عامة. أما اليوم فإن تلك الاستثمارات سوف تكون على الأرجح استثمارات خاصة: رأسمال تجارياً، ومنحاً، ووصايا، وأقساطاً تعليمية وجميعها أقرب إلى التدبير الشخصي. وبسبب من أن التمويل الذي مكن من التوسع الأخير في التعليم العالي أو أعلن على توسعه كان كله من الجهة العامة التي أنشأت هذه الصناديق المالية وجعلت التعليم العالي يتمحور على الالتزام بالرسالة: وينظم تقليدياً ما بين سنتين أو أربع سنوات من الدراسة في المعاهد والجامعة. ولئن كانت رسالة، كل منها على حدة، قد اختلفت، ثم تطورت على مر الزمن فإن الرسالة المشتركة لهذه المؤسسات الجديدة كانت توسيع الالتحاق بالجامعة بحشد من البرامج ذات التكلفة الإجمالية المرتفعة التي نفقات تشغيلها تفوق العائدات التي تجنيها المؤسسات من أقساط التعليم.

وعلى العكس من ذلك، سوف يوجه قسط لا بأس به من الاستثمار إلى موجة جديدة من النمو من مصادر خاصة، والعديد منها، إن لم يكن أكثرها، من مؤسسات وبرامج مبتكرة أو موسعة وترتكز صراحة إلى السوق: موجهة نحو أشد الاحتياجات في التعليم إلحاحاً، كما يحددها المستهلكون الأفراد، مما يعد بأعظم مردود من الاستثمار. ولسوف يكون العديد من المبادرات تجارياً، ويضم في كثير من الأحوال طاقات وطموحات الباعة الساعين إلى الربح بما لهم من مهارات ومكانة ومعرفة تربوية بالتقاليد التي تشكل صورة الكليات والجامعات.

غالباً ما تكون آثار أسواق التعليم العالي هذه تحقيق بعض الخير العام - إذ توفر للطلاب مزيداً من الخيارات التعليمية الواضحة ومزيداً من الكفاية في خدمة حقول معينة تتسم بالنمو والتغير السريعين. لكن ما يمكن أن يضيع، مع ذلك، في خضم هذا المزيج تلك البرامج التي تقوم على الالتزام بالرسالة والمبادرات التي جسدت في حقبة أسبق التزام

الحكومة بتيسير الدخول إلى الكليات والجامعات وتوفير الفرصة للدراسة. وفوق هذا، يمكن لقيم البحث والاكتشاف التي تحرض المؤسسات التقليدية وهيئات التدريس فيها -على طلب المعرفة ونقلها بما يتجاوز مقتضيات السوق- أن تضيع بسهولة إلا اللهم في المؤسسات ذات الوقفيات الأفضل.

ولهذا السبب وحده وجدنا السياسة العامة الصالحة تعني بالضرورة أمراً مختلفاً عما كانت تعنيه في الماضي. فقد كانت السياسة العامة تنشئ في الماضي مؤسسات منفصلة عن قوى السوق، بينما رعاية الخير العام في المستقبل يقتضي سياسات تعمل مع هذه الأسواق -بل وربما عبرها. ولقد سبق أن عرضنا كيف يمكن استخدام آليات السوق- سواء تُرك للأجهزة المدرسية أن تشتري خدمات من الكليات أم الجامعات، أو أن تنشئ هيئات عامة تشتري مواقع البرامج التي يتم تشغيلها بصورة مشتركة مع الجامعات وأجهزة المدارس - في دفع الكليات والجامعات، خصوصاً إلى أن تأخذ بجدية التحدي المتعلق بإنشاء البرامج التي تساعد فعلاً الفتيان المحرومين على النجاح تعليمياً واقتصادياً. إلا أن استخدام آليات السوق هذه وسواها يقتضي انحرافاً واسعاً عن الوضع الراهن - في التشريعات وكذلك في المؤسسات. وقد تكون النتيجة سياسة عامة تحمل الكليات والجامعات على استخدام مهارات شحذت في السوق بقصد متابعة أغراض عامة على نحو أكثر صراحة.

أما الذي بقي ثابتاً فكان أهمية المال ومحورية قضايا طرحها أولاً كلارك كير ولجنة كارنيجي قبل ثلاثة عقود - «من المستفيد؟ من يدفع؟ من ينبغي أن يدفع؟» وإذا ارتدت هذه الأسئلة ثياباً أقرب إلى عصرنا صارت على هذا النحو: «كيف يمكن أن يكفل استثمار الأموال العامة قيام أسواق التعليم في المرحلة ما بعد الثانوية بتقديم مزايا عامة وشخصية؟ أيمكن للقوة الرافعة التي توفرها مثل هذه المخصصات العامة شراء التحصيل التعليمي والالتحاق بالمؤسسات المرموقة؟ وما هي الأهداف العامة التي يتطلب تحقيقها تصرفاً سياسياً صريحاً، وما هي الأهداف التي يمكن بلوغها على الوجه الكامل عبر تدابير السوق؟ وما هي الحوافز والعمليات المتاحة للهيئات العامة لحث الكليات والجامعات - بل مطالبتها - بالالتزام برسالتها فضلاً عن الذكاء في السوق؟

تجديد الخطاب الحكومي

تكون الخطوة الأولى في الإجابة عن هذه التساؤلات تجديد الحديث العام في أغراض التعليم العالي العامة. والحوارات التي تراود أذهاننا تبدأ بالضرورة بمراجعة واسعة صريحة تتناول العلاقة بين العائد على الفرد والخير الأعم مما ينجم عن الاستثمار الحكومي في التعليم العالي. فعلى مستوى الأمة ثم في كل ولاية بمفردها يكون ما نأمل به بروز تركيز جديد على الخطوات الجديدة مما يمكن لصناع السياسة وقادة المؤسسات اتخاذه ليجعلوا النتائج التعليمية على الأقل بالأهمية نفسها التي يولونها لسياسة تدبير الموازنة المالية وإعادة دراسة الهدف من حيث من وماذا وكيف بما يخص التعليم العالي في زمن الأسواق وتغير الأفاق.

وقد تسأل هذه الحوارات: ماذا حدث في عقد التسعينيات خصوصاً وحمل الحكومة الفيدرالية إلى توجيه الكثير من الأموال المخصصة للتعليم العالي عبر هيئات السوق؟» ففي ذلك العقد كان موضوعا الالتحاق بالجامعة والجودة قد فقدا زخمهما. أما التعليم العالي فقد حافظ على تمويله الفيدرالي، ليس لأنه كان قادراً على تذكير واشنطن بأهمية الهدف العام، وإنما لأن أولئك المسؤولين عن حماية مصالح الصناعة أدركوا مدى التغير الذي طرأ على اللعبة. فنتيجة للضرورة تعلمت الروابط الجامعية - أو على الأقل أذرعتها في واشنطن استخدام الرافعة التي توافرت لها من الفائدة الاقتصادية التي تقدمها الكليات والجامعات لكل منطقة في الهيئة التشريعية العليا في أمريكة.

كان أحد الدروس الأهم التي استخلصت من المعارك التشريعية التي خاضها التعليم العالي أن واشنطن الرسمية لم تكن في هذا الخضم بائعاً يتصف بالحياد: ذلك أن الحكومة الفيدرالية وإن ظلت تراعي أصول المؤسسات التقليدية الصارمة في أواخر عقد الثمانينيات إلا أنها كانت تزداد ميلاً لاعتبار أن بين المؤسسات الربحية والمؤسسات التقليدية علاقة تبادلية. وما كان مهماً هو الخدمات التعليمية أو البحوث المقدمة، وليس من قدمها. وكان هذا الموقف يُصادف باطراد في المجالس التشريعية في الولايات أيضاً. وقد عثرف روي رومر حاكم ولاية كولورادو سابقاً ورئيس لجنة التعليم في الولايات بمداعبته الحضور في جلسات التعليم العالي بالادعاء باستعداده لأخذ الأموال التي أنفقتها ولايته على كلياتها

وجامعاتها وينظر إن لم يقدم مزود آخر مثل جامعة فينكس صفقة أفضل - كلام أقل في العملية التعليمية ووعد أكبر في أمر النتائج واستعداد بل تلهف أعظم، للحديث صراحة عن التكلفة الحقيقية للأشياء.

وإن استعداد صانعي السياسة لاعتبار جامعة فينكس وحشد من المشروعات الأصغر مجرد مجموعة أخرى من الباعة كان له دور حاسم في السماح للمؤسسات الربحية بأن تدخل أسواق الطلاب التي كانت الجامعات والكليات تزعم أنها تحت هيمنتها. فكان الطلاب ينتسبون للمؤسسات الربحية ليصبحوا مؤهلين للإفادة من برامج المعونة المالية الحكومية التي وفرت بدورها جدولاً ينمو باطراد من العوائد التي تصب عند الباعة. وبوسع كل منظمة تمسك بجزء من ذلك السوق أن تنال ربحاً مهماً طالما أنه نجح في احتواء التكاليف التعليمية.

وفي الوقت ذاته تابعت الجامعات والكليات التقليدية أعمالها كالمعتاد، بعد ما أخطأت فهم ما لمنافسيها الجدد من تأثير على صوغ التعليم العالي الأمريكي. ولما كان التعليم في المؤسسات الربحية، خاضعاً للسوق خالصاً، فإنه لا يستهدف سوى تلك الأجزاء من سوق التعليم ما بعد المرحلة الثانوية التي تقدم الوعد بأقصى العائدات المالية. فضلاً عن ذلك أصبحت هذه المؤسسات تتنافس والكليات والجامعات التقليدية ليس على أساس السعر فحسب؛ بل كذلك على الفرص المناسبة والخدمات، وحتى على جودة التدريس. وبسبب من افتقار المؤسسات الربحية إلى العراقة التي تسم المؤسسات التقليدية فإنها أدركت مع ذلك أن مصيرها صعوداً أم هبوطاً يعتمد على مقدرتها على تلبية حاجات الأسواق على نحو أكثر فاعلية. فلا عجب إن أبدت هذه المؤسسات مزيداً من الطواعية للتعليم في أوقات وأماكن تلبي احتياجات الشباب العامل؛ ولأن المحاضرين لديهم كانوا يتلقون رواتبهم ويجري تقويمهم على أساس من كفايتهم في التعليم، كانت جودة التدريس في كثير من الأحيان تفوق ما تأتي به المؤسسات التقليدية التي تكافئ الهيئة التدريسية عن مجموعة واسعة من الفاعليات غالباً ما يكون لها تأثير عرضي على التعليم.

كانت مؤسسات التعليم التقليدية تجد نفسها في كثير من الأحيان في وضع أشبه بوضع السكك الحديدية في البلاد في أوائل القرن العشرين: ذلك أن هذه المشروعات كانت تعد

نفسها في موقع ضمن مصلحة السك الحديدية، وإن لم تكن في الواقع إلا واحداً بين عدة متنافسين على امتلاك أعمال النقل في البلاد.

أما المؤسسات الربحية التي توفر التعليم للمرحلة ما بعد الثانوية فقد باتت تحظى بالمزيد من القبول الاجتماعي والتصديق الإقليمي، فإنها أصبحت مشروعات متهيئة لالتقاط حصة ما انقطعت تزداد من سوق الطلاب في العديد من الحقول وهم يسعون إلى الحصول على شهادات البكالوريا وما بعدها. ويعتقد بعضهم أن هذه المنافسة المتزايدة على الدولارات التي توفرها الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكم المحلي عبر برامجها لدعم الطالب مالياً والبحث الممول وشراء الخدمات سوف يجعل التعليم العالي التقليدي أكثر عرضة للتغيير، وأشد قابلية للتكيف والمرونة. ولكننا لسنا على هذا القدر من الثقة. فالمناعة على التغيير هي جزء من تاريخ التعليم العالي، الذي يجعل من احتمال وقوع ركود ممكناً نتيجة التكيف. وهناك تحد رئيس لسياسة الحكومة حيال إدارة السوق بحيث يصبح التكيف في الواقع خياراً أثيراً حتى لأشد المؤسسات نزوعاً إلى المحافظة الشديدة.

الاختطاف

لعل التأثير الأبقى والأدعى للقلق الذي ينجم عن تراجع البلاد عن سياسة معينة هو تأكُّل الأهداف الموجهة التي صاغت ذات يوم معظم الكليات والجامعات وأكسبتها قوامها. والواقع أن الحدود الفاصلة التي كانت تسم الكليات والجامعات ذات يوم وتميز هذه عن تلك أصبحت تزداد التباساً واضطراباً باطراد وغدت الفروق التي كانت تحدد المؤسسات في الماضي غير ذات أهمية. وقد شهدنا في عدد من الحالات التي غدت موثقة الآن أن أسواق كل من البحث وانتساب الطلاب قد أغرت المؤسسات للخوض في مشروعات أملتها ظروف اللحظة؛ بل متناقضة أيضاً مما يجعل الهدف المؤسساتي عرضة للاختطاف.

تحتاج كل مؤسسة إلى القدرة على الابتكار والتطور ضمن الإطار الذي يوجه رسالتها. إلا أن عدداً كبيراً جداً من المؤسسات في سعيها لإيجاد مصادر إيرادات قد استسلمت في السنوات الأخيرة للإغراء بتوجيه طاقتها بعيداً عن دائرة قواها الأساسية وباتجاه مشروعات

مثل التعلم الإليكتروني التي تعد بمنجم زائف من برامج البحث أو التعليم مما ليس بمقدور هذه المؤسسات تحقيقه. ولقد كانت هناك أكثر من جامعة واحدة طامحة تنجذب بأنوار الفرصة الواعدة الخلابة التي يبدو أن أسواق البحث المشمول بالرعاية تعد بها. وكان الدفع ضمن مثل هذه المؤسسات يهدف إلى دعم برامج الخريجين، وتطوير قدرة البحث، وجعل البحث والنشر أساسيين أكثر مما هما عليه الآن بما يخص منظومات القيمة والمكافأة – بغض النظر عن مدى ملاءمة هذه الطموحات لرسالة المؤسسة أو مواردها المالية أو معظم الطلاب الذين تتوجه إليهم. وهناك مؤسسات أخرى، بعد، شوهت غايتها في السعي إلى أسواق طلاب جدد، وذلك بتطوير برامج جديدة أملاً بزيادة عوائدها وليس بالأحرى بسبب قناعة أعمق بأن تسهم هذه البرامج في ما تقدمه هذه المؤسسة من عروض تعليمية.

ولما كانت المؤسسات غالباً ما تجد نفسها، تفتقر إلى الشعور برسالة جامعةٍ مُوحِدة، ولم تعد واثقة أين تكمن قوتها الحقيقية، وقد غلب عليها الشقاق في الداخل بشأن هدفها الأساسي. ولقد قمنا بتشكيل مجموعات لقاء بطلب من المركز الوطني لتحسين التعليم ما بعد المرحلة الثانوية، وقامت هذه المجموعة بتوثيق الافتقار للرؤية الواضحة الناجم عن غياب التواصل والثقة بين الهيئة التدريسية والمديرين التنفيذيين للمؤسسة – الرؤساء، وكبار الإداريين، وحتى العمداء. ولطالما أدت هذه المشاعر إلى أجواء من التوتر تدوم ردحاً من الزمن تحول بين هذه المؤسسة والتحرك الهادف في أي اتجاه. ولما غابت عن النظر هذه التوجهات التي كانت قد أرشدت في الماضي هذه المؤسسات فإن العديد منها وجدت نفسها في حيرة لا تدري كيف تتابع مسيرتها.

تأكُّل الثقة

كان إطلاق مبادرتين متزامنتين تقريباً ما جعل التعليم العالي الأمريكي قائداً عالمياً في مجالين على درجة عالية من الأهمية، ومن الإنجازات المهمة التي حققتها السياسة الاتحادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فقانون منح التعليم للمجندين GI Bill جعل من التعليم الجامعي خدمة وطنية؛ وكان ذلك المبدأ قد امتد على مدى نصف القرن الآتي وتطور إلى اعتقاد بأن التعليم الجامعي ينبغي أن يكون في متناول مواطني الأمة كافة.

وكان من شأن إقامة المؤسسة الوطنية للعلوم والتوسع السريع في المؤسسة الوطنية للصحة التي دعا إليها فنيفار بوش في تقريره «العلم: حدود بلا نهاية» أن جعلا من جامعات البلاد والهيئات التدريسية فيها قادة البحث العلمي في أمريكة والعالم. وقد يسَّر التزام الحكومة الاتحادية المزدوج بتوفير فرصة التعليم والبحث العلمي بلا عائق قيام نظام أمريكي في التعليم العالي فريد من نوعه بين أنظمة العالم.

وإنه من المهم كذلك بالقدر ذاته، على أي حال، أن نتذكر أن الحالة العقلية التي أفسحت المجال أمام هذه الالتزامات السياسية وما رافقها من استثمارات في التعليم العالي لم تعد لها سيطرة كما في الماضي، سواء في واشنطن أو في عواصم الولايات. فما إن تشكلت الاستثمارات على مستوى الولايات والاتحاد دعماً للتعليم العالي حتى صار ذلك عملاً ينم على الثقة بقدرة كليات الأمة وجامعاتها على تحقيق الأهداف المجتمعية عبر عملياتها الخاصة التي تتوافق وقيمها الجامعية. وكان فانيفار بوش يثق بمقدرة جامعات الأمة بمتابعة دراسة العلم لوجه العلم خالصاً، تاركة أمر الاكتشاف وفضول الباحثين الجامعيين ليكونا المرشدين الرئيسين إلى ما له صلة بالعلم ومن ثمّ مهم. ومن هذا المنظور كان عدّ منح البحث التي قدمتها الحكومة الفيدرالية على أنها استثمارات أكثر منها أثمان مشتريات. وكانت الجامعات الكبرى في البلاد تقدم في كثير من الأحيان مجموعة كبيرة من المنح – بما يشبه إن قليلاً وإن كثيراً العثور على الأموال بالمصادفة – لتأسيس مراكز بحوث ومؤسسات لمتابعة مجالات من البحث مهمة، وإن كانت على العموم غير محددة. ففي عصر من الثقة المتبادلة ما من أحد يتحدث عن المال الحكومي أو مخصصات أو جوائز من قبيل الفروة الذهبية.

وحينما صدر إعلان قانون المنح للعسكريين GI Bill في صيغته الأقرب إلى العالم الأرضي، فقد اعتمد على فكرة أنه يمكن تشجيع الأفراد على السعي إلى تحقيق فائدة شخصية بطرق تفيد الأمة بصورة مباشرة وغير مباشرة. وكان الدافع الأصلي إلى منح المجندين مزايا للدراسة للحيلولة دونهم ودخول سوق العمالة، على الأقل، إلى حين. والحقيقة أن إسراع الجنود العائدين إلى الكليات كان مفيداً في إعادة تشغيل الكثير من الجامعات التي كانت مشروعاتها الدراسية قد تقلصت أثناء الحرب، وهو مدعاة للترحيب، وإن كان ذلك اعتباراً ثانوياً. ولقد كانوا قلة أولئك الذين راودهم الشك بأن تكون الكلية مكاناً صالحاً للمجند

العائد ليبدأ منه انتقاله إلى اقتصاد مدني، والكثيرون في واشنطن ما زالوا يعدّونه أشد هشاشة وأقرب إلى شفير الكساد الكبير.

ولكن ما عاد شيء من ذلك يحتمل حدوثه، حتى ليس ممكناً، اليوم فبعض ما تغير هو ثقة الأمة بحكوماتها وقدرتها على تعبئة الثروات بصورة تتصف بالعدالة أو الكفاية. ومن بين الأفكار العديدة فإن الفكرة التي تفضل الحكومة الصغيرة التي تجني من مواطنيها ضرائب أقل وتنفق أقل في محاولتها تحقيق المساواة في ملعب التعليم تحظى اليوم بتأييد كبير؛ بل هناك حتى بين الذين يؤيدون قيام حكومة أكثر نشاطاً نوعاً من التهكمية التي ترى أن القائمين على المصلحة العامة هم المسؤولون أنفسهم الذين يغلب عليهم الانشغال بمصالحهم الخاصة على حساب الصالح العام.

وكان بعض ما أصابه التغيير أيضاً، مع ذلك، إيمان الشعب بكلياته وجامعاته. ففي الأزمنة الطيبة، حين يزدهر الاقتصاد وتكون الدخول الشخصية في ارتفاع، تظل الكليات والجامعات تحظى بعناية الحكومة وكرمها. وفي أواخر دورة الازدهار في تسعينيات القرن العشرين أجرى أحد فروع المركز الوطني لتحسين المرحلة ما بعد الثانوية دراسة استطلاعية لمسح آراء الأسر حيث طرح على عينة عشوائية من ألف راشد السؤال: «ما مقدار جودة العمل الذي تؤديه، على الجملة، الكليات في ولايتكم؟» وقد بلغت نسبة الذين قرظوا أداء التعليم العالي العشرين بالمئة، و59% عدّوه جيداً، و21% أجابوا بلا بأس أو ضعيف. فإذا كانت العلامة A تعني جيد جداً وB جيد، وC وسط، وD-F ضعيف، فتكون الكليات والجامعات تحوز عندئذٍ في تقدير الرأي العام على مرتبة الجيد، وهي مرتبة محترمة - إنما ليست أكثر من ذلك.

حين يصاب الاقتصاد بالركود أو يزداد التضخم أو ترتفع نسبة البطالة فإن الكليات والجامعات تحظى بالنظرة ذاتها التي ينظر فيها إلى الكليات البارزة الأخرى -الأعمال والمستشفيات بل الحكومات ذاتها- ذلك أن كليات التعليم العالي تحظى بالقدر ذاته من الضيق الذي يأخذ شكل شكاوى من ارتفاع الأسعار وعدم مقدرة كبار الأساتذة على التدريس وعدم قيامهم بالتدريس أيضاً، والطلاب الذين بحاجة إلى التخرج لا يحصلون على الصفوف اللازمة لهم، والبرامج الرياضية المتروك لها الحبل على الغارب، ومشروعات

البحث الجنونية التي لا يفيد منها سوى الباحثين، ورؤساء الكليات والجامعات الذين يهتمون بزخرفة مكاتبهم والمردود الذي تعود به مناصبهم أكثر من انشغالهم بمسؤولياتهم العامة. ولقد كيلت مثل هذه الاتهامات، سواء صدقت أم كذبت، مراراً في السنوات الثلاثين الماضية مما جعل التأكُّل يصيب ذلك الشعور بأن الكليات والجامعات أماكن خاصة مسخّرة أساساً لخدمة أغراض عامة.

متابعة الجر

إن الأمر لم يكن مرده إلى روعة الأسواق بقدر ما مرجعه إلى أن البديل عن الثقة بالحكومات والمؤسسات غدا يفقد جاذبيته شيئاً فشيئاً. فالولايات المتحدة، من حيث هي أمة، صارت تقول الآن إن السياسة في الواقع أقل شأناً. ولكن أينبغي أن يكون الحال كذلك؟ إن ردنا الذي ربما سوف يفاجئ بعضهم إن صنع السياسة ينبغي أن يظل مشروعاً له أهميته بالضبط لأن الزمن والظروف جعلا من السوق حكماً على خيار الحكومة. ففي عالم الأسواق يغدو دور السياسة العامة تقديم الأموال اللازمة في منافسة تطلق لها العنان عبر النظام، ودعم الأسعار حين تقتضي الضرورة، والاستثمارات العامة في المؤسسات. ولكي تنجز السياسة العامة والإدارة العامة أداء هذه الوظائف يجب أن يُحمل الجسم السياسي على أن يفهم من جديد أن خيار الجمهور وسلوك السوق ليسا مترادفين دائماً. وهذا يتطلب عملاً دقيقاً، وأحياناً بطيئاً مؤلماً، لاستعادة ثقة الجمهور بوسائل الحكومة وأغراض المؤسسات.

وأما في ما يخص كليات الأمة وجامعاتها فمن المرجح أن يعتمد التقدم على استعداد المؤسسات لأن تفرض على قيادتها والهيئات التدريسية فيها إعادة ضبط خطابها السياسي بالأخذ في الحسبان أن السياسات العامة المعلنة لم تعد تملك تحمل مؤسساتها أو تعيين قيمها الجامعية. وبكل صراحة فإن ذلك يتطلب الاستعداد للإقرار بأن هذه المؤسسات، بما هي كليات وجامعات، قد تغيرت وليس ذلك بالضرورة إلى الأفضل.

ويساعد هذا الإقرار أولئك الذين يدركون ضمن الجامعة كيف ولماذا غدت الحكومة على كل مستوى لا تقيم تمييزاً عظيماً بين المشروعات الربحية وغير الربحية. وربما عندئذٍ فقط

سوف يتم استيعاب دروس الخصخصة. ذلك أن ما يهم اليوم كيف تكون خدمة الطالب جيدة، وليس من يتولى ذلك. فاهتمام واشنطن يتضاءل تدريجياً إن كان الطالب ينفق ما يتلقاه بموجب منح بيل في الدراسة في معهد مهني أو مؤسسة مُشكلَّة وفق المفاهيم التقليدية. فضلاً عن ذلك فإن انتشار زيادة المخصصات الفيدرالية يوحي بأن التساؤل في واشنطن مطروح إن كان ينبغي أن يظل عدد محدود من جامعات البحث تحتكر البحوث الأساسية التي تهتم بها الأمة كما تحددها مراجعة الأقران الأكاديمية.

والحري بالهيئات العامة أن تكون بالقدر ذاته من الصراحة في الإقرار بأن للأسواق وحدها القدرة على تشويه الخيار العام. وإذا كان اتساع سلطان الأسواق قد أعان الأمة على تحقيق بعض وجوه الخير العام بسرعة تفوق ما كان لها من قبل، فإن التجربة قد علمتنا أن الأسواق وحدها لا تملك أن تحقق أهدافاً اجتماعية ذات شأن. كذلك لا تملك السوق وحدها أن تكفل انخفاض تكلفة التعليم الجامعي الذي توافر بفضل المؤسسات التي تمولها الحكومة وهي إما ذات تكلفة متدنية أو جودة عالية.

تأطير سياسة السوق

إنه لمما يفيد أيضاً أن تستوعب المؤسسات التشريعية في الولايات التأثير المتبادل بين الأسواق وتوفير الدعم من المصادر العامة. ولسوف يكون هناك أبداً الإغراء بإجازة تفويض لجنة تشريعية بتنفيذ هذه النتيجة في ضوء الضجيج الذي أثاره خفض الضرائب وأقساط الدراسة بما يجعلها ميسَّرة. ففي معظم أقاليم البلاد يقوم القطاع المستقل بتحديد سعر السوق فيما يخص الأقساط، بالاشتراك مع الموردين الباحثين عن الربح. وحين تحدد ولاية ما الأقساط العامة دون سعر السوق فإنه من الضروري عندئذٍ مواجهة خيارين: الأول ويتجلى في توفير مخصصات عامة على أساس حساب تكلفة كل طالب على حدة بما يعادل تقريباً، الفارق بين سعر السوق والسعر الذي حدده المشرعون؛ أو الخيار الثاني، وهو إلغاء كل المخصصات.

حين تضع الولاية حدوداً للرسوم التعليمية والمخصصات المالية، أحياناً، فإنها تفترض أن المؤسسات العامة ستغدو بالنتيجة أكثر كفاية لمجرد تقليص الأموال التي تنفقها. ولكن

هذه النتيجة لم تتحقق يوماً؛ بل على العكس من ذلك؛ إذ لما أنكر على المؤسسات عائداتها من الأقساط والمخصصات العامة، صارت تصب المزيد من طاقاتها في هذه النشاطات التي ليس لها رسومٌ محددة مثل دورات خاصة، وتقديم خدمات للفاعليات الاقتصادية. وهما أشد المصادر شيوعاً – بينما تبلغ التخفيضات اللازمة من الموازنة بالضغط على الموارد التي تتوافر لها من برامجها الأساسية. وكانت النتيجة أن المؤسسات العامة صارت أقل قدرة على التنافس، وأقل تأثراً برسالتها الأساسية، ثم ويا للسخرية أكثر عرضة لتقلبات السوق.

يحتاج المجلس التشريعي عندما يضع مستويات للأقساط العامة أن يأخذ السوق في اعتباره، وأن يطرح الأسئلة الثلاثة الآتية: ما مقدار المخصصات التي سوف توجه لدعم السعر العام، وكم ينبغي أن يكون الهدف المنشود، سواء في دعم فئات معينة من الأفراد أو مستويات معينة من البرامج؟ وما مدى أهمية الفكرة القائلة: إن المؤسسات العامة جميعها تتقاضى الأقساط الدراسية ذاتها، بغض النظر عن مقتضيات برامجها وما هي النتيجة التي تترتب على تحديد مخصصات كل طالب، ثم يترك للمؤسسات العامة في الولايات أن تحدد الأقساط وفق فهمها الخاص لرسالتها وحال السوق؟

عود على بدء. سوف يكون من المفيد أن تقوم الهيئات العامة، على العموم، بتطوير إستراتيجيات أشد تأثيراً لتكفل الإتيان بمزيج من المؤسسات التي تحظى بالدعم الحكومي أكثر اتساعاً مما هو قائم الآن. وما يحتاج إليه الأمر حالة عقلية، تشارك ألفريدو دي لوس سانتوس بشأن فكرته التي يدعوها الدوامة التعليمية، التي تدفع إلى اعتماد نسق أوسع من المتعلمين والحاجات العلمية، بمن في ذلك طالب المرحلة الجامعية الأولى التقليدي –لكن دون أن تقتصر عليه – الذي يأتي مباشرة من المدرسة الثانوية. يستوي في الأهمية الأب ذو التاسعة والعشرين الذي ينكب ليلاً على الدراسة لنيل البكالوريا، وحامل شهادة الدكتوراه ذو الأربعين عاماً الذي يحتاج إلى رفد معارفه بما هو جديد ومهندس البرمجيات ذو الخامسة والثلاثين والمتخلف ستة شهور عن التطورات التي طرأت في مجال اختصاصه، والطالب الفاشل في المرحلة الثانوية الذي بذل جهوداً للحصول على دبلوم التعليم العام ويرى الآن في متابعة التعليم أفقاً حقيقياً للضمان المالي.

وهناك من سوف يأنس في نفسه ميلاً ليدع للسوق أن تحل مشكلة تنوع البرامج، معتمداً في ذلك على ضرورة اجتذاب الرأسمال اللازم - نهج رجل الأعمال في القول السائر: «إن توافرت لديك الإرادة تحققت!» وفي هذه الحالة النتيجة الأرجح ازدياد الباعة المختصين -شركات تبغي الربح أو روافد مرتبطة بمؤسسات تقليدية- يعنون بالبرامج التعليمية التي تغل أرباحاً كبيرة للبائع وتعود برواتب أفضل لخريج الجامعة.

أما البديل أن تستخدم الولاية قوة الدعم العام ودعم الأسعار في تشجيع مؤسساتها القائمة أكثر على أسس تقليدية لتكون أقل جموداً في نهجها وأشد استعداداً وقدرة على تطوير برامج جديدة واختبارها ثم تسويقها بعدئذٍ. ويكمن بعض الحل في الحد مما تفرضه الولاية ذاتها من البيروقراطية على مؤسساتها. ويكمن بعض الحل، بعد، في حث المؤسسات التي تتلقى التمويل من المصادر العامة على إعادة النظر في نهجها في اجتذاب أعضاء الهيئة التدريسية وتعيينهم ومكافأتهم.

ينبغي على الهيئات العامة الإقرار بأنها تشوه كما تقوي المؤسسات عند إقرار القواعد التي تحكم استخدام المعونات العامة. فلطالما أدت السياسات التي تتبّعها الولاية التي تحظر منح المعونة للطلاب ذوي الدوام الجزئي أو من يستخدمون المنح التي تقدمها الولاية في ضمان تسديد تكاليف متابعة برامج التعليم المستمر، مثلاً، كثيراً ما يؤدي ذلك إلى خفض نسبة المنتسبين من أولئك الطلاب المحرومين فضلاً عن البرامج المؤسساتية التي تهتم على نحو رئيس بأولئك الطلاب الذين يتمتعون بدخل يسمح بتسديد تكاليف الدوام المسائي وصفوف أيام العطلة الأسبوعية. فإذا شاءت ولاية ما تقديم برامج أكثر تنوعاً للمرحلة ما بعد الثانوية -دون أن تترك للسوق أن تكون المقرر الوحيد في ما ينبغي أن يُدَّرس- فيكون على الولاية أن تصبح عندئذٍ شريكاً فاعلاً في صوغ المشروعات الجديدة، فتوفر في كثير من الأحيان الرأسمال اللازم.

في هذا العالم من الأسواق المتداخلة مع الأغراض العامة، تسنح الفرصة لكليات الأمة وجامعاتها في المشاركة في صوغ السياسات وتداخلات السوق مما تقوم به الدوائر العامة. ولعل أسطع مثال على هذا الإدراك للمسؤولية المشتركة ما يتضمن مشاركة السوق برعاية البحث الذي تتعهد نفقته هيئات الحكومة الفيدرالية. فالجامعات التي تنشغل بالبحث، على

الخصوص، بحاجة لأن تجد الطريق للعمل مع صناع السياسة لتكفل أن تظل الأسلوب الرئيس المتبع لتوجيه الدعم المالي من الجهات الفيدرالية للبحوث التي تهتم بها الجامعة. ذلك أن الاتجاه الرامي في الكونغرس لمنح عقود البحوث ذات الرعاية والأموال المخصصة سعياً لنيل «مكافأة البحوث» تهدد بتخريب جودة وأثر البحث العلمي والطبي والتربوي. ولكن ليس من شأن تحويل استثمار الحكومة الوطنية في البحث ليكون برنامج عمل عام ليفيد منه الاقتصاد المحلي إلا أن يؤدي إلى تلاشي جودة البحث الذي يجرى في بيئة جامعية؛ ذلك أن على الجامعات التي تهتم بالبحث أن تلتفت إلى نوع البحث الذي يجرى تحت إشرافها ونفعه؛ فإذا كان لمراجعة الأقران أن تصمد أمام النفوذ السياسي فإن على جامعات البحث أن تبرهن على أن البحث الممول على أساس مراجعة الأقران الأكاديمية يضع في الواقع معيار الجودة.

إحدى البديهيات تقول إنه جدير بالكليات والجامعات أن تحسن تعريف رسالتها، ومن ثم الالتزام بها؛ بل حري بها أن تقاوم الإيحاء لديها لتتابع كل فرصة جديدة تعرض نفسها على أنها أسواق جديدة تظهر استجابة لاحتياجات المجتمع. فيجب على المؤسسة عند النظر في خياراتها من أجل تطوير برامج تعليمية أو بحثية جديدة أن تكون موقنة من أن شروط المنافسة الموفقة في حقل معين تتناسب مع مهارات الهيئة التدريسية وجهاز الموظفين لديها في هذه المجالات. وقد يبدو واضحاً تماماً القول إنه حري برسالة بالمؤسسة أن تحدد أي من الفرص الجديدة ينبغي على الكلية أو الجامعة أن تختار المضي في متابعتها. إلا أن هناك الكثير من المؤسسات التي عكست القالب اللغوي لذلك القول، فهذه المؤسسات تشوه مهامها حتى يكاد يضيع المعنى في سبيل مطامح غير واضحة مضطربة. وهذا الافتقار إلى التحديد ضار بكل مؤسسة على حدة ويسهم في المعنى الأعم للقول كل شيء ينفع» في التعليم العالي. ولكن ليس المراد بذلك أن على المؤسسات أن تظل ساكنة، ولكن مقرراتها الخاصة بالتطور المبرمج حري بها أن تنبع من قيمها الأصلية، بالإضافة إلى فهم قوتها الحقيقية وقدراتها التي تشحذها المنافسة في السوق.

وفي الوقت ذاته على الكليات والجامعات أن تجعل نتائج الامتحانات عامل التعريف لبرامجها. وإذا أخذنا في الحسبان النزوع -في واشنطن وعواصم الولايات وفي عقل الجمهور-

إلى التشديد الآن على اعتبار المسؤولية أولوية تتقدم تقريباً كل الأهداف الأخرى، فلن يكون ثمة مؤسسة تملك أن تتجاهل الحاجة إلى تطوير ثقافة النتائج الإيجابية. ذلك أنه في مصلحة كل جامعة أو كلية، مثلاً، أن تكون الخبرات التعلمية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى تتسم بالصرامة والتماسك، ولا يقتصر ذلك على المواد الاختصاصية وحسب وإنما في برامج الثقافة العامة. بل، وما هو أكثر تخصيصاً في القول، أن ليس هناك من مؤسسة يمكنها أن تهمل مهمة ضمان أن يلقى معلمو الصفوف الاثنى عشر معرفة عميقة وخبرة بثقافة البكالوريا فيصبحون بذلك مطلعين وفاعلين في الصفوف التي يدرسونها في المدرسة الأولية والثانوية.

المطلب الثالث

لقد سبق أن برهنا على أن الكليات والجامعات إن شاءت النجاح يجب أن يكون لديها التزام بالرسالة وذكاء في السوق معاً. وإلى هذا سوف نضيف الآن شرطاً ثالثاً. فلكي يحافظ التعليم العالي على الدعم العام لابد له من أن يكتسب حنكة سياسية أيضاً. كما أن الحكمة السياسية تعني قبول الواقع وهو أن معظم الحكومات قابلية للاقتناع بترك آليات السوق تصوغ خيار الجمهور. أما مهاجمة المحتوم فلا تؤدي إلا إلى الحد من إمكانية الإصغاء للكليات والجامعات في ذلك العدد المحدود من الموضوعات ذات الأهمية القصوى في التعليم العالي حين تضع الأمة برنامجها العام. كما تعني الحكمة السياسية أيضاً فهم كيف أدى تغير القيم المجتمعية إلى إعادة صوغ السياق الذي يُجرى فيه التغيير السياسي وأسلوبه. فلا بد للكليات والجامعات من أن تجد طرقاً جديدة للتعبير عن هدفها وقيمها الجامعة للجمهور على العموم - ولصناع السياسة على مستوى الولاية والاتحاد، خصوصاً. فقد بلغت الجامعات والكليات، بطرق عديدة، نقطة لم يعد بوسعهم أن يتوقعوا عندها من الجمهور أو قيادته السياسية أن يتأثروا كثيراً بواقع أن رسالة التعليم العالي التعليم وإجراء البحوث. فأكثر الكليات والجامعات ملزمة لمجرد إرضاء أسواقها بان تعرض مالها من التأثير على خريجيها. أما تلك المؤسسات المعنية بالحصول على المخصصات المالية من الحكومة أو تعتمد عليها فعليها أن تعرف كيف تعبئ إيقاعات السياسة المعاصرة للغرض الأعمق، وربما الأناني الذي يتجلى في وعي الجماهيري الدائم بالمنتجات الاجتماعية التي تقدمها هذه المؤسسة للأمة.

لقد أدت خبرة التعليم العالي بسياسة الولاية والاتحاد على مدى عقد التسعينيات من القرن العشرين إلى تعلمنا ثلاثة دروس أساسية. وكان الأول ضرورة عناية التعليم العالي باختيار الموضوعات التي يطرحها في الساحة السياسية. فليس من المرجح أن يترك طرح حشد معقد من القضايا والاحتياجات انطباعاً دائماً في حقل تتدافع فيه الأضواء والأصوات للاستئثار بالانتباه العام. فالتعليم العالي بحاجة لتحديد الأغراض العليا لقضيته وتمييزها عن الأغراض الدنيا؛ بل عليه أن يجعل تركيز برنامجه على تلك القضايا التي لها أقصى الأهمية وحيث الوعد بأعظم الفائدة الاجتماعية، وعليه أن ينحي جانباً القضايا التي يمكن الوصول إلى حلول لها بطرق أخرى أما الصعوبة في القيام بذلك فمصدرها حال التعليم العالي من حيث إنه صناعة ضخمة ومنتشرة؛ وكلما كانت المهمة التي تنهض بها عظيمة والناس الذين تخدمهم كثراص زادت صعوبة التحدث بصوت واحد، ويمكن لصناع السياسة والجمهور الذي يهتم بوسائل الإعلام أن يستجيبوا له.

ثانياً: على الجامعات والكليات أن تعبر عن ذلك المشروع بلغة مألوفة في بيئة توجهها الصورة. ولكن صناع السياسة يبدون من نواح عديدة قد فقدوا اتصالهم بالقيم والالتزامات التي كانت دعائم في الاستثمارات الواسعة التي بذلتها الأمة في التعليم العالي في منتصف القرن. أما تحديد ترسيخ تلك العلاقة فيقتضي معرفة الحدود والصور الجديدة التي تحد الملعب السياسي. وقد تشير نظرة متشائمة إلى أنه ينبغي لأي مؤسسة حاذقة أن تحرص على خدمات مراكز البحث (وتجمعات بنوك الأدمغة وجماعات الضغط في واشنطن) لتتأكد من الفوز بحصتها من الوليمة - وكثيرون هم من فعل ذلك. وبقدر ما تقنع مؤسسات التعليم العالي التقليدية ذاتها بأن الضغط الشديد في أروقة المؤسسات الرسمية دفاعاً عن مصالحها الخاصة، فإنها تصبح جزءاً من المشكلة، وتسهم في النظرة إلى التعليم العالي كونه في نهاية المطاف، لا يزيد عن كونه يقوم على مبادئ أعلى من كل صناعة أخرى تنشد الإعلاء من حظها.

ثالثاً، على الكليات والجامعات، عند الاستجابة لظروف متغيرة، في واشنطن كما في عواصم الولايات أن تقاوم إغراء الافتراض بأنها سوف تتلقى، بحكم طبيعتها ذاتها، تقديراً ومعاملة خاصة. أما الافتراض بأن الحكومة الفيدرالية أو أي موقع آخر يعطل التعليم العالي

عن قوى السوق على أساس من الذاكرة القريبة أو بحكم التقاليد الأطول لتغض الطرف عن واقع السياسة المعاصرة.

بيد أن السخرية في الأمر أن حل هذه التوترات يكمن في حمل الكليات والجامعات، فرادى وجماعات، على تأكيد وعي التعليم العالي بذاته بوصفه مجموعة متماسكة من الاهتمامات والأهداف. فالسوق قد أحدثت في العملية الكثير من التفكك فحل النجاح على المدى القصير محل القيم والالتزامات بعيدة المدى. وإذا اعتمدنا لغة الحملة السياسية الحديثة قلنا: إن على التعليم العالي أولاً أن ينشئ رسالة ثم يتعلم المثابرة عليها. فعلى السؤال: «ما هي الرسالة» هناك إجابة أكثر إفحاماً من القول: «كل شيء لكل الناس». في هذه المجالات حيث يزعم التعليم العالي أنه جدير ببعض العزلة عن قوى السوق أو تصويبها، وينبغي تأصيل الحجة في حالة منهجية ومؤيدة بالتجربة على أن السوق التي لا تجد عوناً قمينة بأن تؤدي إلى ضلال المجتمع. فالحالة لا يمكن أن تقوم على دعاوى غامضة بالفضيلة أو التفوق الفكري أو شرف التاريخ.

والالتزام بالرسالة يعني اكتشاف الثقل المركزي في القيم أو المهام الجامعية. أما الذكاء في السوق فيستدعي استخدام الطبيعة وقوى السوق لإشاعة الترابط المنطقي والتماسك في بنية القضية. وأما الحذق السياسي فيعني وعي الطبيعة المتغيرة في العملية السياسية حيث لا يمكن بلوغ إلا عدد محدود من الأهداف، وبلوغها إنما يدوم حتى عندئذ وقتاً محدوداً. فليس هنا «أبدية» مهما بلغت قوة الحجة أو كان لصاحبها من الفضيلة.

وأن يكون المرء حكيماً في السياسة أمر ينطوي على ضرب من العناد المكيافيلي. فما تحتاجه الكليات والجامعات، أساساً -ويجدر بها ألا تنساه أو تهجره- هو توفير المزيد من التمويل من المال العام على أنه نقيض تمويل السوق. وعلينا أن نكون هنا على وضوح من أمرنا. فنحن نعتقد بأن السياسة العامة الفاعلة تقتضي قدراً أكبر من كفالة الحكومة لمؤسسات تسعى إلى أغراض عامة. ذلك أنه دون توفر مستوى كافٍ من المال العام لا نقطع التعليم العام عن كونه يرعى الصالح العام أو إن شئنا القول الصريح ذكرنا أنه لولا ضمان جزء كبير من تكلفة تأهيل مواطنين متعلمين لشقَّ علينا أن نتصور فضلاً عن أن ننجز برنامجاً عاماً للتعليم العالي.